

# الواقع الانتقالي لأنظمة المكتبات والمعلومات في الجزائر

## عناصر إشكالية الانتقال على ضوء التحولات التكنولوجية

عبد الإله عبد القادر

معهد علم المكتبات والعلوم الوثائقية

جامعة وهران - الجزائر

### 1- مقدمة :

عديدة هي الدراسات والأبحاث التي نشرت في العشرية الأخيرة والتي تطرح إشكالية استعمال والتحكم في التكنولوجيات الحديثة . عودتنا هذه الدراسات على عبارات واستنتاجات الأقل ما يمكن أن نقوله هو أنها انتهت إلى حصر هذه الإشكالية في الممارسات الفعلية، إيجابيات وفوائد هذه التقنيات الحديثة في الأوضاع والحالات المتعددة والعوائق السيكلوجية.

هدف هذا التدخل هو مقارنة إشكالية الانتقال التي تعيشها أنظمة المكتبات والمعلومات في الجزائر . ففي سياق الأدبيات التي برزت في الفترة الأخيرة، نشير إلى أن الإفرازات التي أسفرت عليها هذه التحولات التكنولوجية السريعة أكدت صفاتها في الأوضاع المتباينة والمتناقضة التي تعيشها أنظمة المكتبات والمعلومات . فإذا كان التباين في بداية الأمر يخص الأنظمة التقليدية بالمقارنة مع الأنظمة الحديثة (التي تتوفر على وسائل تكنولوجية)، أصبح التباين يمس كل الأنظمة في اختلاف أنواعها، تخصصاتها، ومواقعها الإستراتيجية .

حيث يصعب تحديد هذا التباين وتحديد المقاييس التي تمكن من وضع شبكة انتقائية والتمييز بين «الأنظمة المتقدمة» و «الأنظمة المتخلفة» في المجالات التكنولوجية، وإلا ما معنى «أنظمة متخلفة»؟

وإذا كان استخدام نظم الاتصال المباشر والوسائل التكنولوجية للتخزين واسترجاع المعلومات، على سبيل المثال، مختصر على المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة، التي تتوفر على إمكانيات مالية «مستقلة»، تبقى الإحصائيات تؤكد على هذا الإنحياز بالنسبة للمراكز التابعة للمصالح الحكومية ومراكز الأبحاث دون المكتبات العامة أو المدرسية التي لازالت متخلفة عن المكتبات المتخصصة والجامعية . وحصرت أسباب هذا التخلف كما أصبح معروف من خلال بعض الدراسات والبحوث في:

أ - عدم دراية المسؤولين على هذه القطاعات بأهميتها .

ب - مشكلة التمويل وكيفية الإنفاق<sup>(1)</sup> .

إلا أن العنصر الثالث في نظرنا يتمثل في إشكالية الانتقال التي تأخذ أساسياتها من الواقع التحويلي للمحيط المتفاعل مع الإبداعات المتواصلة للتقنيات الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات . أو بعبارة أخرى الصعوبات التي تعاني منها هذه الأنظمة في تعاملها مع الجديد، الجديد المتحول والذي طغى وحال دون أن يُمكن هذه الأنظمة من الشروع في مرحلة استحواذ هذه التكنولوجيات .

## 2- أنظمة المكتبات والمعلومات وديناميكية الانتقال :

إن الفرضية التي نطلق منها هي أن أنظمة المكتبات والمعلومات في وضعية انتقالية، لا تسمح تعريفها أو تحديدها بالمقياس الزمني، الظرفي، المرحلة. كل من هذه الأنظمة في المستوى التي وصلت إليه في اكتسابها وتحكمها وتفاعلها مع التكنولوجيات الحديثة تعيش وضعية خاصة في إطار وضعية انتقالية شاملة.

تبقى جاذبية التكنولوجيات الحديثة وتصورها في مخيلات مستعمليها وموظفيها من أفراد مؤسسات مهمة ومتناقضة الاقتراب في شتى أشكالها، قدراتها وفعاليتها التقنية للإجابة على تساؤلات وحاجيات مستعمليها<sup>(2)</sup>.

فمصطلح «الانتقالية» يحتوى بالنسبة لنا ازدواجية في المعنى. حيث يحدد هذا الأخير:

أ - بالنظر إلى التكنولوجيات وتحولها السريع.

ب - بالنظر إلى المحيط المؤسسي بطابعه الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والرمزي - التصوري.

ويمكن توضيح وتلخيص هذا الطابع الانتقالي في ما يلي :

1- فكل تقنية جديدة تبرز في هذا المجال إلا وجلبت الانتباه وقللت من قيمة أو أهمية التقنية التي سبقتها.

فهذا الأمر واضح في مجالات بنوك المعطيات «التقليدية» على الخط المباشر أو على أشرطة أو أقراص ممغنطة والتي استبدلت بحامل جديد ألا وهي الأقراص المكثفة للقراءة فقط (CD-ROM). كما أصبحت الأقراص المكثفة التفاعلية (CD-I) والحاسب المتعدد الاستعمالات (Multimedia) والإنترنت (Internet) التي فتحت مجالات جديدة وفي أغليتها متكاملة تأخذ مكانة قوية وكبيرة في محيط المعلومات وتقليل من استعمال الوسائط الأخرى التي سبقتها حتى ولو لم تشاركها نفس الصلاحيات بصفتها الشاملة<sup>(3)</sup>.

2- تعدد الأنظمة الإلكترونية، التقنيات والبرمجيات عقد من عملية اكتساب هذه التكنولوجيات وبالنسبة للتحكم فيها وذلك مهما كانت درجة التدريبات والإمكانات المتوفرة. فهذه الحركية والتحول السريع لم يترك المجال لأنظمتنا من أن تتحكم بكيفية شاملة ودقيقة في التكنولوجية التي استطاعت بصعوبة أن تقتنيها وتوظفها في مجالاتها حتى يفرض عليها التنقل والتعامل مع أنظمة الكترونية، وتقنيات وبرمجيات جديدة أخرى<sup>(4)</sup>.

3- هذه التقنيات المتعددة الأشكال والاستعمالات من جهة، والتحويلات السريعة التي تخصصها من جهة أخرى، غيرت من الإقتراب السائد من مفهوم التسيير. لكن لم تؤثر بكيفية عميقة في أنماط تسيير المكتبات ومراكز المعلومات التي بقيت على حالها السابقة بل وأصبحت تشكل تناقضا قويا بين التطلعات والممارسات.

هذه العناصر التي أشرنا إليها باختصار تبقى أساس معبر على الطابع الانتقالي التي تعرفه أنظمة المكتبات والمعلومات في الجزائر، ونعتقد أنها لا تشكل حالة استثنائية بالمقارنة مع البلدان والمجتمعات الأخرى في مستوى اقتصادي مماثل.

وانطلاقا من هذه الفرضية يمكننا تبرير هذه الوضعية الانتقالية لأنظمة المكتبات والمعلومات بمقاربة واقع السياسات المتبعة والممارسات الفعلية وبعض المعطيات الخاصة بالمحيط الجزائري في هذه الفترة الأخيرة.

### 3- إمكانيات الانتقال وشروط التحفيز :

العهد الجديد التى أصبحت تعيشه المكتبات ومراكز المعلومات باعتمادها الإعلام الألى والتكنولوجيات الجديدة الخاصة بالتخزين واسترجاع المعلومات غيرت من النظرة التشاؤمية التى كانت سائدة فى الأوساط المهنية وخاصة منها العلمية والبحث . فالتطورات جعلت العديد من أنظمة المكتبات والمعلومات تتحول إلى مراكز متعددة الوسائط والاستعمالات (multimedia)، ولها بذلك القدرة على توفير المعلومات فى الأشكال وبالسرعة المطلوبة والإندماج فى الوضعية الانتقالية لهذه التحولات<sup>(5)</sup>.

فمن بين 1950 مؤسسة مهتمة بالمعلومات فى كل القطر الوطنى (مكتبات على شتى أنواعها، مراكز المعلومات والبحث والتحليل، الخ... ) 53% منها استطاعت أن تدمج فى هذا التحول . أما المراكز الوطنية التى يقدر عددها ب 12 وكذا المكتبة الوطنية والمركز الوطنى للأرشيف والمراكز الجهوية للأرشيف استطاعت أن تتحول إلى نماذج وطنية كما يتطلب موقعها الاستراتيجى .

إكتساب الوسائل التكنولوجية، وتخصيص ميزانية لبرمجيات جديدة وأجهزة تقنية أخرى، جعل العديد من المكتبات ومراكز المعلومات الجزائرية تفضل قفزة نوعية جديدة لم تعرفها من قبل . وحرية التصرف التى مُنحت للكثير من أنظمة المكتبات والمعلومات سمحت - على سبيل المثال - بالاشتراك فى بنوك وقواعد المعطيات فى مرحلة أولى، حتى ولو لم يكن هناك نوع من التنسيق - مراقبة - المسبق لتجاوز الازدواجية فى الاشتراك والتكرار وتجنب المصارف الغير مبررة . هذا الانحراف فى المرحلة الأولى من حياة المؤسسات فى علاقتها مع المحيط الجديد والمتطلبات الجديدة، يمكن اعتباره «أخطاء الطفولة»<sup>(6)</sup>.

بالفعل لقد فتحت هذه المرحلة مجالات جديدة لأغلبية المؤسسات، على أساس التفاعلات المتبادلة التى أصبحنا نعيشها . ساهمت كل القنوات التقليدية منها والحديثة فى الترويج للتكنولوجيات الجديدة، ميزاتها وتوفرها التسهيلات لعملية التسيير . فأصبحت المكتبات العلمية والنشرات الإعلامية والدوريات العلمية تخصص حصص كبيرة لهذا الموضوع . وعليه بات المحيط المباشر والغير المباشر يساهم فى الدفع إلى الانتباه واعتناق هذا السبيل الذى بدونه لا يمكن لأنظمة المكتبات والمعلومات أن تقوم بدورها على أحسن وجه .

هذا ما يلاحظ من خلال الدور الذى لعبته ولازالت تلعبه المراكز الوطنية فى تحفيز المؤسسات القاعدية لتبنى الإعلام الألى والتكنولوجية الجديدة فى أساليب التسيير<sup>(7)</sup>.

على سبيل المثال، يعتبر مشروع شبكات تبادل المعلومات التى وظفها مركز (CERIST) بواسطة الموزع ASTIS (Algerian Scientific and Technical Information Server) فى سنة 1992 أول مشروع جدى فى هذا المجال، حيث سمح هذا الأخير الاتصال المباشر بينوك المعطيات الوطنية والأجنبية المتخصصة فى الإعلام العلمى والتقنى وفتح المجال لاستفسار بنوك المعطيات المخزنة فى الأقراص المكثفة للقراءة فقط وذلك عن طريق نظام SARCOM . كما فتح المجال لخدمات تبادل المعلومات فى إطار العناوين الإلكترونية (messagerie électronique)<sup>(8)</sup>.

### 4- الإنترنت: رمز ديناميكية التحول وصعوبة الانتقال :

الإلتحاق بشبكة الإنترنت أصبح محل اهتمام وانشغال داخل أنظمة المكتبات والمعلومات وكذلك فى محيط هذه الأخيرة .

تنصيب مركز البحث فى الإعلام العلمى والتقنى (CERIST) كمركز وطنى لتوزيع وتسيير الاشتراكات فى شبكة الإنترنت لم يعد بالأمر السهل بالنسبة لهذه المؤسسة، خاصة أمام تدفق الطلبات والحاجات المؤسسات والأفراد.

فمنذ الثلاث سنوات الأخيرة إستطاع المركز (CERIST) أن يدير هذه العملية حيث تم إلى حد الآن تلبية طلبات المؤسسات التابعة للمصالح الحكومية والجامعية بنسبة 51% من مجموع الطلبات والاحتياجات. واعتمد المركز على توزيع العناوين الإلكترونية E-MAIL فى هذه المرحلة بالدرجة الأولى دون إمكانية اعتماد النمط النصى والجرافى. حيث تتمركز أغليبتها فى الجزائر العاصمة و120 إشتراك بمدينة وهران ما يعادل 10% من الطلبات.

وبهدف التحكم فى هذه السوق الجديدة، فتح مركز (CERIST) مراكز جهوية لها صلاحيات استقبال وتقديم الدعم التقنى وإدارة الاشتراكات. إلا أن توسيع هذه الشبكة وفتح المجال إلى العديد من الطلبات لم يتم بصفة مقبولة، فالصعوبات والعوائق حالت دون ذلك.

#### أ- الصعوبات التقنية :

يبقى الإلتحاق بشبكة الإنترنت مرهون بالإمكانات التقنية، والتسهيلات والترخيص التى توفرها مصالح البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. ولحد الآن تبقى الشبكة الهاتفية عاجزة على تلبية كل الطلبات. مما جعل المجهودات المبذولة والطموحات للاشتراك فى شبكة الإنترنت، أمرا صعبا ويكاد أن يكون مستحيلا بالنسبة للبعض على المدى القصير.

وفى هذا الصدد بادرت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى إلى إبرام إتفاقية مع مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية لفتح المجالات وإعطاء الإمكانيات والتسهيلات للمؤسسات التابعة لها للإلتحاق بالإنترنت. إن هذا العائق التقنى حتى ولو يكسب طابعا إراديا بالنسبة لمؤسسات حكومية كمصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية إلا أنه لا يخلو من خلفيات سياسية وأخرى إقتصادية - مالية.

#### ب- الصعوبات المالية :

تبقى قيمة الاشتراك فى شبكة الإنترنت هى الأخرى تشكل عائقا فى وجه المترشحين، ويعتبر ثمن الاشتراك مرتفع جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى. ويقدر هذا الثمن ب5 ملايين د. ج بالنسبة للحصول على عنوان إلكترونى و 10 ملايين د. ج بالنسبة للاشتراك السنوى الكامل. ففى أغلب الحالات يكفى المشترك باختيار النمط الأكثر تكلفة دون الإختيارات الأخرى.

فهذه الشروط المالية التى لا يمكن أن تحملها إلا المؤسسات الكبيرة الحجم والتى تتوفر على ميزانية معتبرة تشكل عائقا يصعب على المؤسسات الصغيرة أو المكتبات العامة والمدرسية أن تطمح إلى هذا السبيل.

#### ت- الصعوبات التنظيمية :

يتقدم مركز (CERIST) كالمؤسسة الوحيدة المكلفة بإدارة عملية الاشتراك والإلتحاق بالإنترنت على المستوى الوطنى. واستطاع إلى الآن أن يتجاوز صعوبات المرحلة الإبتدائية دون أن يلبى جل الحاجيات والطلبات. فعدم فتح المجال أمام المؤسسات - عامة أو خاصة - أخرى فى ترشيح نفسها فى مجال خدمات

إنترنت، شجع الموقع والموقف الاحتكاري ل CERIST فبالرغم من الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا الأخير، إلا أن أساليب التسيير تبقى غير ملائمة والقدرات والكفاءات غير مُستغلة بكيفية محكمة.

#### 5- التفاعل مع المحيط :

إن الاهتمامات التي أصبحت توليها الأطراف المتعددة في الهيئات الحكومية في مجال المعلومات في الجزائر، يمكن اعتبارها امتداداً لأنشطة قديمة المفعول، أخذت كمحور إشكالية التنمية المتعددة الأشكال وذلك منذ الإستقلال. المسألة المحورية الأولى التي أصبحت تطرح بإلحاح منذ ذلك الوقت وبالخصوص في الآونة الأخيرة هي التي تتعلق بنظام وطني للمعلومات. ويمكن اتخاذ هذه النقطة كمحور لإشكالية المحيط التي بقيت تتعامل معه أنظمة المكتبات والمعلومات في الجزائر، حسب معطيات التحولات السياسية - الاقتصادية والتغيرات الفعالة على الساحة العلمية.

فإذا اعتبرنا أن الإتجاه الأساسي في عملية إرضاء قواعد نظام وطني للمعلومات بدأ يبرز في السبعينيات، فإن التجسيد الفعلي يمكن تحديد فترة نموه في الثمانينيات، من خلال عملية خلق أنظمة وطنية قطاعية، حسب النشاطات الأساسية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية. حيث تجسدت في المراكز الوطنية للمعلومات كالمركز الوطني للتوثيق الاقتصادي والاجتماعي (CNDES)، مركز الإعلام العلمي والتقني والتحويل التكنولوجي (CISTTT)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، ... إلخ.

تم تدعيم هذا الإتجاه بتحويل مركز الإعلام العلمي والتقني (CISTTT) إلى مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) 1985، حيث كلف هذا المركز بعملية وضع سياسة وطنية للإعلام العلمي والتقني في إطار نظام متكامل.

هذا الإتجاه التنموي شجع سياسات قطاعية متعددة وغير متوازنة في مجال المعلومات. كما أثر على قدرات الأنظمة ذات البعد الوطني أو المحلي - على حد سواء - في مواجهة الحاجيات المتواصلة وبالتالي سياسة الاقتناء والتحكم في التكنولوجية وإدماجها في إطار تنسيق تفاعلي<sup>(9)</sup>.

ثم الإفتقار لإطار قانوني ومعيارى ساهم هو الآخر في بروز اختلالات في أساليب وأنماط التسيير المتبعة.

#### 6- عناصر الخلاصة :

ففي سياق هذه العناصر التي أشرنا إليها بسرعة واختصار، تبقى أنظمة المكتبات والمعلومات في الجزائر تمتاز بخاصيتين اثنتين في استعمالها وتفاعلها مع التكنولوجيات الحديثة المتعددة والمتجددة:

1- أنها باقية على غمط التباين والاختلاف في مابينها. وبدل من أن تقوم التكنولوجيات الحديثة من تقليص أو أكثر من هذا محو البعد والتمايز بين أنماط تسيير التفاعل مع المحيط، بقيت هذه الأنظمة تعاني من غياب رؤية وطنية أو محلية واضحة المعالم في اقتنائها وتوظيفها هذه التكنولوجيات.

2- إستحواذها التدريجي البطيء لوسائل وتقنيات تتحكم فيها حتمية التطور السريع. هذا الطابع التناقضى يعكس الصورة الحقيقية لواقع محيطنا الإجماعي، والاقتصادي، والثقافي، ... إلخ.

ونعتقد أن هذه الميزات لانخص الجزائر فقط، بل المجتمعات التي لها مستوى اقتصادى مماثل في الوضعية الانتقالية الحالية.

## مراجع

- 1- Lupovici, C.- L'enseignement des nouvelles technologiques face aux besoins des bibliothèques.  
In Revue Maghrébine de Documentation, Tunis, n° 6/7, mai 1992, p. 61-66.
- 2- بومعرافي، بهجة - التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على المكتبات والمعلومات .. مجلة المعلومات العلمية والتقنية. الجزائر، الجزء الثاني، العدد 2، 1992، ص 103-106.
- 3- Nouvelles opportunités offertes aux éditeurs par le Marché des services d'information.  
Résumé analytique. Bruxelles, CEE, 1993.
- 3- Blanquet, M.F- l'information Paris, ESF éditeur, 1992. 239p.
- 4- Ghariani, C., Kefi, N.- Les nouvelles technologies et la formation en D.B.A.: problèmes et primesses.  
In Revue Maghrébine de Documentation, Tunis, n° 6/7, mai 1992, p. 61-66.
- 5- Peliu, P., Vullemine, A. et all.- Les nouvelles technologies de la documentation et de l'information. Paris, la Documentation française, 1985,503p.
- 5- Guyot, B - Nouvelles technologies: et pourquoi pas les techniques de communication  
In Revue Magheredine de Documentation, Tunis, n 6/7, mai 1992,p47-51.
- 6- بومعرافي، بهجة - التكنولوجيا وتأثيرها على المكتبات والمعلومات .. مجلة المعلومات العلمية والتقنية. الجزائر، الجزء الثاني، العدد 2، 1992، ص 103-106.
- 7- Systeme national d'Informotion: Etat actuel et perspectives d'avenir. Actes du 1er séminaire natioanl, Alger CERIST, 27-28 juin 1993.
- 8- Benhamadi, M., Aouaouch, E.- Les réseaux de recherche de l'information scientifique et technique.  
In RIST, vol.4, n° 1.,1994, p.18.
- 9- Système national d'information: Etat actuel et perspecives d'avenir. Actes du 1er séminaire natioanl, Alger, CERIST, 27-28 juin 1993.